وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 09 February, 2026

مركز الرصد والتحليل
الإدارة العامة للتواصل والإعلام

أخبـار الطاقـة

هل تنخفض أسعار النفط في 2026؟

الطاقة

تشكّل أسعار النفط محورًا رئيسًا للجدل العالمي، وسط تضارب التوقعات بين مؤسسات دولية وبنوك استثمارية كبرى، وبين واقع السوق الفعلي المرتبط بنمو الطلب والعوامل الجيوسياسية، ما يفتح باب التساؤل حول سيناريوهات 2026 الحقيقية.

وفي هذا السياق، أوضح مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، أن الحديث عن انهيار وشيك في السوق يفتقر إلى الأساس الواقعي، مؤكدًا أن المؤشرات الأساسية لا تدعم سيناريو الفائض الضخم الذي يُسوَّق إعلاميًا.

وأشار إلى أن أسعار النفط لطالما كانت رهينة التوقعات النفسية بقدر ارتباطها بالأرقام، لافتًا إلى أن التجربة القريبة في 2025 أثبتت فشل كثير من النماذج التحليلية التي تبنّتها مؤسسات كبرى وتجاهلت سلوك السوق الفعلي.

وبيّن أن الأسواق شهدت سابقًا توقعات بانخفاض خام برنت إلى مستويات الخمسينيات، وخام غرب تكساس إلى الأربعينيات، إلّا أن هذه السيناريوهات لم تتحقق، ما عزّز الشكوك حول مصداقية تقديرات الفائض المتداولة حاليًا.

جاءت تلك التصريحات خلال حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، قدّمها أنس الحجي عبر مساحات منصة التواصل الاجتماعي "إكس" بعنوان: "النفط بين رمضان والحج والصيف والانتخابات الأمريكية: هل ترتفع الأسعار؟".

أسعار النفط في 2026

قال أنس الحجي، إن أسعار النفط في 2026 تُستَعمل بوصفها أداة ضغط نفسي عبر ترويج فكرة وجود فائض تاريخي، رغم غياب أيّ ركود اقتصادي عالمي أو أزمات استثنائية، مؤكدًا أن الطلب العالمي ما زال ينمو بوتيرة مستقرة.

وشرح أن وكالة الطاقة الدولية نفسها تحدثت عن أكبر فائض في التاريخ، وهو توصيف يتناقض مع الواقع، خاصةً أن العالم لا يعيش ظروف جائحة أو إغلاقات، بل يشهد توسعًا في الاستهلاك الصناعي والنقل والطيران.

وأكد أن أسعار النفط تأثرت سابقًا بتوقعات مشابهة في 2025، حين جرى الحديث عن فائض قدره 1.8 مليون برميل يوميًا، لكن السوق أثبتت عكس ذلك، ما يعكس خللًا جوهريًا في نماذج العرض والطلب المستعمَلة.

توقعات نمو الطلب على النفط من وكالة الطاقة الدولية

ولفت أنس الحجي إلى أن الحديث عن "النفط على الماء" وتضخُّم الشحنات البحرية استُعمِلَ لتبرير سيناريو الانهيار، إلّا أن الحسابات الفعلية للمخزونات أظهرت أن الأرقام المتداولة كانت مضللة وغير دقيقة.

وأضاف أن أسعار النفط لم تشهد انهيارًا على الرغم من الضخ الإعلامي المكثف، لأن الأساسيات كانت أقوى من التوقعات، إذ يرى أن ما يُروَّج له اليوم يعيد إنتاج الأخطاء نفسها مع تغيير التوقيت فقط.

وأشار إلى أن الفائض الحقيقي الذي يظهر عادةً يكون

أنقر هنا للرجوع للأعلى

موسميًا في الربع الأول، نتيجة انخفاض الطلب على المشتقات وصيانة المصافي، وهو أمر متكرر وطبيعي، ولا يمكن عَدُّه فائضًا هيكليًا.

وشدد على أن تصوير هذا الفائض الموسمي على أنه تاريخي يخدم "أجندات" محددة، ولا يعكس توازنات السوق، مؤكدًا أن القراءة الانتقائية للبيانات هي أصل المشكلة في تقديرات المؤسسات الدولية.

قازاخستان وأوبك وقلب المعادلة

قال أنس الحجي، إن أسعار النفط تأثرت مؤخرًا بتطورات غير متوقعة في إمدادات قازاخستان، موضحًا أن الانخفاض الكبير في الإنتاج والصادرات شكّل صدمة حقيقية للأسواق، وأربك حسابات الفائض المزعوم.

وأوضح أن النفط القازاخستاني يعتمد كليًا تقريبًا على ميناء "سي بي سي" (CPC) عبر الأراضي الروسية، ومع أيّ اضطراب أمني أو تقني في هذا المسار تتأثر الإمدادات العالمية فورًا، خاصة المتجهة إلى أوروبا.

النفط القازاخستاني

ولفت خبير اقتصادات الطاقة إلى أن أسعار النفط تفاعلت مع استهداف الميناء والمنشآت المرتبطة به، إضافة إلى ضرب ناقلات متجهة لتحميل النفط القازاخستاني، ما أدى إلى تراجع الصادرات بأكثر من اتجاه في وقت واحد.

وأكد أن اتهام أوكرانيا بهذه العمليات يفتقر إلى المنطق، لأن خفض صادرات قازاخستان لا يخدم مصالحها، بل يصبّ عمليًا في مصلحة روسيا، وهو ما يثير علامات استفهام كبرى حول المستفيد الحقيقي.

وأضاف أن أسعار النفط لا يمكن فصلها عن هذه التطورات، لأن أوروبا، التي لا تستورد النفط الروسي، تعتمد جزئيًا على الإمدادات القازاخستانية عبر الميناء الروسي نفسه، ما يضاعف حساسية السوق.

وبيّن أن هذا الوضع يضع تقديرات وكالة الطاقة الدولية والبنوك في مأزق، لأن الفائض المفترض يتآكل بفعل اضطرابات الإمدادات، في وقت ترى فيه أوبك أن الفائض الموسمي قد انتهى.

واختتم أنس الحجي تصريحات بتأكيد أن أسعار النفط في 2026 ستبقى رهينة التوازنات الفعلية لا السرديات الإعلامية، مشددًا على أن السوق اليوم أقرب إلى الشح وعدم اليقين من سيناريو الفائض التاريخي المزعوم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

اليابان تعيد تشغيل أكبر محطة نووية بعد توقف 14 عاماً

عكاظ

تستأنف اليابان اليوم (الإثنين) تشغيل المفاعل رقم 7 في محطة «كاشيوازاكي كاريوا»، أكبر محطة طاقة نووية في العالم، في خطوة تُعد الأبرز منذ كارثة فوكوشيما 2011 التي أدت إلى توقف معظم المفاعلات النووية في البلاد.

وكان من المقرر بدء التشغيل في وقت سابق، إلا أن خللاً فنياً في نظام إنذار الحريق ظهر خلال الاختبارات النهائية دفع الشركة المشغلة إلى تعليق العملية مؤقتاً لإجراء إصلاحات عاجلة قبل استكمال إجراءات التشغيل.

إصلاح العطل واستئناف التشغيل

وأعلنت شركة طوكيو للطاقة الكهربائية، المشغلة للمحطة، إصلاح العطل بشكل كامل، مؤكدة أن الفحوصات الإضافية أثبتت سلامة الأنظمة، ما يسمح بإعادة تشغيل المفاعل وفق جدول زمني معدّل يبدأ اليوم.

عودة نووية بعد فوكوشيما

ويمثل تشغيل المفاعل خطوة رمزية مهمة في مسار عودة الطاقة النووية إلى اليابان، بعدما كانت تسهم بنحو 30% من إنتاج الكهرباء قبل كارثة فوكوشيما، قبل أن تنخفض مساهمتها إلى أقل من 10% خلال السنوات اللاحقة مع إغلاق المفاعلات وتشديد معايير الأمان.

جدل السلامة مستمر

ورغم حصول المحطة على موافقة هيئة تنظيم الطاقة النووية، لا تزال إعادة التشغيل تواجه اعتراضات شعبية ومحلية، خصوصاً في محافظة نيغاتا، نظراً لوقوع المحطة قرب منطقة نشطة زلزالياً، ما يعيد إلى الواجهة نقاش السلامة النووية في البلاد.

أهداف اقتصادية وبيئية

وتأمل الحكومة اليابانية أن يسهم تشغيل المفاعل رقم 7، وربما المفاعل رقم 6 لاحقاً، في خفض تكاليف الكهرباء وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري المستورد، إضافة إلى تقليص الانبعاثات الكربونية ضمن خطط الوصول إلى الحياد الكربوني.

وتُعد محطة «كاشيوازاكي كاريوا» أكبر محطة طاقة نووية في العالم بقدرة تصميمية تصل إلى 8212 ميغاواط وتضم سبعة مفاعلات، وكانت قد توقفت بالكامل عقب كارثة فوكوشيما، ولم يُعد تشغيل أي من مفاعلاتها منذ ذلك الحين حتى الآن.

ومنذ 2023، كثّفت الشركة المشغلة جهودها للحصول على الموافقات اللازمة لإعادة تشغيل المحطة، في ظل أزمة الطاقة العالمية وارتفاع أسعار الغاز الطبيعي، إلى جانب مساعي طوكيو لتأمين مصادر طاقة مستقرة وتقليل الاعتماد على الوقود المستورد.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الحكومة العراقية تحسم الجدل حول أزمة البنزين

العربية

أكدت وزارة النفط العراقية، اليوم الأحد، أن مادة البنزين متوفرة وبأسعار مناسبة، فيما أشارت إلى أن الإنتاج اليومي يصل إلى 30 مليون لتر.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة النفط، عبدالصاحب الحسناوي، إن "الأنباء المتداولة حول وجود أزمة في مادة البنزين بالأسواق العراقية غير صحيحة".

وأضاف أن "المخزون المتوفر من البنزين يبلغ 135 مليون لتر، فيما يصل معدل الإنتاج اليومي إلى 30 مليون لتر"، مشيراً إلى أن "البنزين متوفر وبأسعار مناسبة"، وفقاً لوكالة الأنباء العراقية "واع".

تجار دولة عربية يطالبون بخفض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة
اقتصاد
اقتصادتجار دولة عربية يطالبون بخفض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة
وأوضح أن "الأيام المقبلة ستشهد استقراراً في الإنتاج"، لافتاً إلى أن "وحدة FCC في البصرة بدأت العمل، ما سيسهم في رفع إنتاج البنزين عالي الأوكتان ليصل إلى 4 ملايين لتر".

وأكد أن "هذه الأرقام تمثل بيانات رسمية معتمدة لشهر فبراير الحالي"، مشدداً على "وجود استقرار تام في تجهيز البنزين وعدم وجود أي أزمة".

وقال إن "معدل الاستهلاك ارتفع قليلاً ليبلغ 33.5 مليون لتر يومياً، وذلك بسبب العطلة وزيادة حركة المركبات وخروج المواطنين".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرقية.. تحالف بيئي يستهدف توجيه 54 ملياراً لـ «السعودية الخضراء»

اليوم

أطلق المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي بالشرقية، اليوم، «ملتقى الشراكات التطوعية والبيئية»، مستهدفًا استثمار الملاءة المالية للقطاع غير الربحي البالغة 54 مليار ريال، وتوجيهها لخدمة مشاريع «السعودية الخضراء» عبر تحالفات استراتيجية مستدامة.

وانطلقت فعاليات الملتقى صباح اليوم في مركز الأمير سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية «سايتك»، وسط حضور رسمي ومجتمعي. وجاء تنظيم الحدث بشراكة نوعية بين المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر، وهيئة تطوير المنطقة الشرقية.

خدمة القضايا البيئية

وكشف المهندس حمد الكلثم، مدير إدارة الشراكات الاستراتيجية لمنظومة القطاع غير الربحي، عن أرقام اقتصادية ضخمة تتعلق بحجم القطاع الثالث في المملكة، مؤكدًا أن حجم القطاع غير الربحي وصل حاليًا إلى قرابة 54 مليار ريال، ما يستدعي توجيه هذا الضخ المالي الهائل لخدمة القضايا البيئية. وشدّد على ضرورة استثمار هذه الأموال والمشاركة المجتمعية، سواء عبر التبرع أو التطوع، لصناعة أثر تنموي حقيقي يلامس احتياجات المملكة الحالية.

من جهته، أوضح المهندس يوسف البدر، مدير عام فرع المركز بالمنطقة الشرقية، أن الملتقى يهدف لمد جسور التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة وغير الربحية.

وبيّن أن هذه الشراكات الفاعلة هي حجر الزاوية لإطلاق مبادرات بيئية متنوعة تصنع الفارق وتحقق مستهدفات رؤية المملكة 2030 ومبادرة السعودية الخضراء.

وتضمن جدول أعمال الملتقى استعراضًا مفصّلًا لإنجازات موسم التشجير الوطني لعام 2025، قدمه مدير إدارة التشجير المهندس يوسف المقهوي. قصص نجاح ملهمة وناقش الحضور عبر جلسات حوارية الواقع والمأمول في القطاع غير الربحي للمجال البيئي، مستعرضين قصص نجاح ملهمة في هذا الصدد.

وفي سياق متصل، لفت الدكتور طلال الرشيد، رئيس مجلس إدارة جمعية أصدقاء البيئة، إلى الدور المحوري للجمعيات البيئية في حماية المحميات الطبيعية ومكافحة التصحر. وأشار الرشيد إلى أهمية جلب الاستثمارات للقطاع النباتي، وتعزيز الوعي المجتمعي من خلال المحاضرات والمشاريع التثقيفية المستدامة.

بدوره، أكد أمين العقيلي، عضو المجلس المحلي بمحافظة القطيف، أن الملتقى يعكس عمق الأثر في التنمية المستدامة ويعزز مفهوم الشراكة الوطنية، معربًا عن تطلعه لخروج الملتقى بتوصيات عملية قابلة للتطبيق، تتحول إلى مبادرات مستدامة على أرض الواقع تخدم القطاع البيئي.

واختتم الملتقى فعالياته بحوار مفتوح وجلسة ختامية ركّزت على بلورة الرؤى المشتركة لرسم شراكات مجتمعية وبيئية مميزة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

واردات الهند من الغاز المسال تترقب نموًا في 2026

الطاقة

من المرتقب أن تشهد واردات الهند من الغاز المسال نموًا جديدًا في عام 2026؛ إذ يُسهم هذا الوقود في تلبية الطلب المتزايد للبلاد على الكهرباء.

وأكد العضو المنتدب الرئيس التنفيذي لبورصة الغاز الهندية راجيش كومار ميديراتا، في مقابلة صحفية، أن واردات الهند من الغاز المسال تشهد على الأرجح نموًا بنسبة 10% على أساس سنوي في عام 2026، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

ويأتي ذلك نتيجة توسع شبكات توزيع الغاز في المدن، وزيادة احتمالية التحول من الغاز إلى الكهرباء، وتوقعات انخفاض أسعار الغاز المسال.

وقال ميديراتا لمنصة بلاتس، التابعة لشبكة ستاندرد آند بورز غلوبال إنرجي، خلال أسبوع الطاقة الهندي في غوا: "سيسهم توسيع شبكات توزيع الغاز بالمدن في تلبية النمو المتزايد على الطلب من خلال واردات الهند من الغاز المسال".

نمو قطاع توزيع الغاز المسال

أشار الرئيس التنفيذي لبورصة الغاز الهندية راجيش كومار ميديراتا، إلى أن قطاع توزيع الغاز المسال نما نحو 8% على أساس سنوي في عام 2025، ومن المتوقع أن يستمر نموه بثبات هذا العام.

وأضاف ميديراتا: "يظل الغاز المسال عنصرًا أساسيًا في دعم ذروة الطلب على الكهرباء ليلًا".

وأوضح أن سعرًا للغاز المسال يتراوح بين 6 و7 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية قد يكون عتبة اقتصادية مرغوبة لتحقيق استعمال كبير للكهرباء المولدة من الغاز.

وأشار إلى أن سعرًا يتراوح بين 9 و10 دولارات لكل مليون وحدة حرارية بريطانية يُعد مناسبًا للاستعمال الواسع النطاق للغاز لتلبية ذروة الطلب على الكهرباء في المساء.

من ناحيتها، قدّرت منصة بلاتس سعر مؤشر "اليابان كوريا ماركر" -السعر المرجعي للشحنات المُسلّمة إلى شمال شرق آسيا- لشهر مارس/آذار المقبل عند 10.925 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في 2 فبراير/شباط الجاري.

ويأتي ذلك بانخفاض قدره 1.175 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أو 9.71% عن اليوم السابق، وتم تقييم سعر الغاز المسال في غرب الهند لشهر مارس/آذار المقبل عند 10.750 دولارًا أميركيًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في 2 فبراير/شباط الجاري، بخصم قدره 17.5 سنتًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية مقارنةً بتقييم مؤشر "اليابان كوريا ماركر" لشهر مارس/آذار المقبل.

نقل الغاز المسال بالشاحنات

فيما يتعلق بنقل الغاز المسال بالشاحنات فلا تزال الهند متأخرة كثيرًا عن الصين، وعلى الرغم من ذلك فإنها تتمتع بإمكانات نمو جيدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأوضح الرئيس التنفيذي لبورصة الغاز الهندية راجيش كومار ميديراتا، أن سرعة هذا التحول ستعتمد على مدى توافر البنية التحتية للتوزيع.

وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يظل إنتاج الغاز المحلي مستقرًا في عام 2026، ومن ثم استغلال محطات الغاز المسال وبنية خطوط الأنابيب بشكل أفضل، وفقًا لميديراتا.

ومن بين العوامل الأخرى التي تسهم في الطلب المتفائل شبكة خطوط الأنابيب الرئيسة المتنامية ودمج الشبكات الإقليمية، بما في ذلك الموجودة في الشمال الشرقي والجنوب والشرق مع الشبكة الرئيسة، حسب قول ميديراتا.

وبحسب بيان صادر عن مكتب الإعلام الحكومي في 27 يناير/كانون الثاني، يتجاوز طول خطوط أنابيب الغاز الطبيعي في الهند 25 ألفًا و400 كيلومتر، ما يتيح تغطية جغرافية شبه كاملة لتوزيع الغاز الطبيعي على مستوى البلاد.

وأشاد ميديراتا بالإصلاحات الأخيرة في قطاع التنقيب والإنتاج، بما في ذلك قانون تعديل حقول النفط (التنظيم والتطوير) لعام 2025، الذي يهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتمكين التنمية المتكاملة للطاقة، وتعزيز ثقة المستثمرين.

وأضاف أن قوانين البترول والغاز الطبيعي لعام 2025 توفر إطارًا تنظيميًا حديثًا وشفافًا لتعزيز استكشاف وإنتاج النفط والغاز الطبيعي، وفق تحديثات القطاع لدى منصة الطاقة المتخصصة.

وأشار ميديراتا إلى أن مسودة قانون الوصول لعام 2025 الصادرة عن مجلس تنظيم البترول والغاز الطبيعي "بي إن جي آر بي PNGRB" تقترح تغييرات على الأحكام الرئيسة التي تحكم وصول الشركات إلى خطوط الأنابيب، من بين خطوات أخرى، وهو أمر إيجابي.

حصة الغاز الطبيعي بحلول عام 2030

كان الرئيس التنفيذي لبورصة الغاز الهندية راجيش كومار ميديراتا أقل تفاؤلًا بشأن تحقيق الهند هدفها المتعلق بحصة الغاز الطبيعي بحلول عام 2030.

وقال: "يبدو من الصعب تحقيق حصة 15% للغاز في مزيج الكهرباء"، مضيفًا أنه وفقًا لبعض التقديرات يبلغ نمو الطلب المتوقع 60% إلى 80% بحلول عام 2030، أي ما يعادل 130-108 مليار متر مكعب.

وأوضح: "هذه التقديرات تؤدي إلى زيادة حصة الغاز في مزيج الكهرباء إلى 8% أو 9% فقط".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مسؤولة في محطة زابوروجيه النووية: الوضع حول المحطة لا يزال متوترا بسبب الهجمات الأوكرانية

روسيا اليوم

أكدت يفغينيا ياشينا، مديرة الاتصالات في محطة زابوروجيه للطاقة النووية، أن الوضع المتوتر في منطقة المحطة ناجم عن هجمات منتظمة يقوم بها مسلحون أوكرانيون.

وقالت ياشينا لوكالة "نوفوستي": "لم تتوقف الهجمات في موقع المحطة وفي ضواحي المدينة. كانت الاستثناءات هي فترات 'الهدوء' المعلنة، والتي تم استخدامها لأعمال الإصلاح والترميم. وبالتالي، يظل الوضع متوترا".

تقع محطة زابوروجيه للطاقة النووية على الضفة اليسرى لنهر دنيبر بالقرب من مدينة إنيرغودار، وتُعد أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا، حيث تضم ست وحدات طاقة.

ومنذ أكتوبر 2022، تديرها فرق الخبراء الروس بعد أن توقفت عن توليد الطاقة في سبتمبر 2022، ودخلت في وضع "الإيقاف البارد" في أبريل 2024.

تقصف القوات المسلحة الأوكرانية بانتظام إنيرغودار ومنطقة المحطة، مما تسبب في أضرار متعددة للمنشآت، خاصة بسبب هجمات الطائرات بدون طيار. ووصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين هذه الهجمات بأنها "ممارسة خطيرة للغاية" وحث كييف على التوقف عنها، مذكرا بوجود محطات طاقة نووية عاملة في أوكرانيا قد تتعرض لرد مماثل.

يظل الوضع حول المنشأة النووية مصدر قلق دولي كبير بسبب المخاطر الإشعاعية المحتملة، وسط الهجمات الخطيرة التي لا تزال قوات كييف تشنها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المملكة تعمل على استثمار 100 مليار دولار لتطوير حقل الجافورة للغاز

الرياض

تسعى دول الخليج المنتجة للنفط إلى استغلال موارد كان تطويرها في السابق مكلفًا للغاية، وذلك من خلال تقنيات أثبتت فاعليتها في مناطق النفط الصخري في أميركا، وتعمل المملكة العربية السعودية على استثمار أكثر من 100 مليار دولار لتطوير حقل الجافورة، أكبر حقل غاز صخري في العالم خارج أميركا الشمالية.

بدأت أرامكو إنتاج الغاز الطبيعي من حقل الجافورة، وتبرز هذه الخطوة تحولاً جوهرياً في خريطة إنتاج الغاز الطبيعي عالمياً، مع توجه المملكة نحو توسيع نطاق استغلال مواردها غير التقليدية وتعزيز إمداداتها المحلية، ومن المتوقع أن يستهلك معظم الغاز المنتج من حقل الجافورة داخل السعودية، حيث سيستخدم أساساً كوقود لتوليد الكهرباء.

وتقدر احتياطيات حقل الجافورة بنحو 200 تريليون قدم مكعب من الغاز، أي ما يعادل 5.7 تريليونات متر مكعب، ويبلغ الإنتاج الحالي نحو 450 مليون قدم مكعب يومياً، ما يعادل 0.01 مليار متر مكعب يومياً، مع خطط لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 2 مليار قدم مكعب يومياً، أي ما يعادل 0.06 مليار متر مكعب يومياً.

وفي خضم التطورات، قامت قطر، ثاني أكبر جهة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم، بترسية أعمال عقد بقيمة أربعة مليارات دولار أميركي لأعمال الهندسة والتوريد والإنشاء والتركيب على تحالف بقيادة شركات إيطالية وصينية. ويأتي هذا العقد في إطار استراتيجية تهدف إلى تلبية أهدافها التوسعية في إنتاج الغاز الطبيعي المسال، ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه خمس سنوات. وخلال العام 2025، صدرت قطر نحو 80 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، وكانت الدول الآسيوية الوجهة الرئيسة لهذه الصادرات، حيث تصدرت الصين والهند وكوريا الجنوبية قائمة أكبر ثلاثة مستوردين للغاز القطري.

في وقت، سجل الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نمواً بوتيرة معتدلة خلال العام 2025، ووفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز، ارتفع إجمالي استهلاك مجموعة من الدول الكبرى المستهلكة للغاز، والتي تمثل نسبة 75 في المئة من الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، بنسبة 1.6 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 2,902 مليار متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025.

كما ارتفع استهلاك الغاز الطبيعي في بعض المناطق الرئيسية، من بينها أميركا الشمالية والاتحاد الأوروبي، في حين سجل استهلاك الغاز في منطقة آسيا تراجعاً خلال نفس الفترة. وبصفة عامة، يتوقع أن يبلغ متوسط معدل نمو الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي نسبة 1.5 في المئة خلال العام 2025، وذلك نتيجة تباطؤ نشاط القطاع الصناعي. وفي المقابل، يتوقع أن يسجل الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي معدل نمو أعلى هامشياً مقارنة بالاستهلاك، ليصل إلى نسبة 1.7 في المئة خلال العام 2025، وفقاً لتقديرات منتدى الدول المصدرة للغاز.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ووفق تقارير إدارة معلومات الطاقة الأميركية، والبنك الدولي وبحوث كامكو إنفست، فقد بلغ الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي 3,506 مليارات متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، مسجلاً نمواً بنسبة 1.6 في المئة على أساس سنوي. وجاء هذا الأداء بدعم من النمو القوي الذي سجله انتاج منطقة أميركا الشمالية، والذي عوض التراجع المسجل في الإنتاج في كلا من منطقتي أوروبا الاسيوية وأوروبا خلال نفس الفترة.

واتسمت تحركات أسعار الغاز الطبيعي العالمية بالاستقرار النسبي، وإن كانت متفاوتة خلال العام. وبنهاية العام، ووفقاً لبيانات البنك الدولي، ارتفع المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 40.6 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 4.25 دولار أميركي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويعزى ذلك إلى عدد من العوامل من بينها تعرض البلاد لظاهرة الدوامة القطبية، أي موجات برد قارس غير اعتيادية.

وانخفضت أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 31.6 في المئة على أساس سنوي، لتصل إلى 9.48 دولارات أميركية لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وذلك نتيجة الزيادة العالمية في إمدادات الغاز الطبيعي المسال، خاصة من الولايات المتحدة، والتي فاقت وتيرة الطلب، ما ساهم في الحد من المخاوف المرتبطة بانخفاض مستويات المخزون نسبياً.

صادرات الغاز الأميركي

وفقاً لبيانات كبلر، شكلت صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال نسبة 56 في المئة من إجمالي واردات أوروبا من الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025، وعلى غرار التراجع المسجل في الأسعار الأوروبية، انخفض المتوسط الشهري لسعر الغاز الطبيعي المسال في اليابان خلال شهر ديسمبر 2025 بنسبة 12.5 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 11.06 دولار أميركي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ويعزى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في آسيا خلال العام 2025 إلى حدٍ كبير إلى تراجع الطلب من كبار الدول المستهلكة، وفي مقدمتها الصين والهند. وبصفة عامة، سجل مؤشر أسعار الغاز الطبيعي الصادر عن البنك الدولي تراجعاً بنسبة 6.2 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر 2025، ليصل بنهاية العام إلى 104.2 نقطة في المتوسط، وهو ما يعكس تراجع أسعار الغاز في آسيا والاتحاد الأوروبي.

من جهة أخرى، برزت الولايات المتحدة كأكبر الجهات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025. إذ جاءت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال قوية بما يكفي لتجعلها أول دولة تتجاوز حاجز 100 مليون طن متري من الصادرات خلال عام واحد، وقد جاء هذا التوسع في صادرات الولايات المتحدة بدعم من زيادة طاقتها التصديرية من خلال اضافتها لمنشآت جديدة من بينها منشأة بلاكماينز التابعة لشركة فنتشر جلوبال، إلى جانب ارتفاع مستويات الاستهلاك المحلي من الغاز، ما عزز بصورة أكبر الدور المهيمن والمستدام للولايات المتحدة كمصدر عالمي رئيسي للغاز الطبيعي المسال، وأبرز أهميتها المحورية في منظومة الإمدادات العالمية للغاز.

وسجل الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي نمواً بنسبة 1.6 في المئة على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، ليصل إلى 3,506 مليارات متر مكعب مقابل 3,452 مليارات متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2024، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بالتوسع القوي لإنتاج أميركا الشمالية، والذي عوض التراجع المسجل في مستويات إنتاج كل من أوروبا ومنطقة أوروبية الأسيوية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي أوروبا، انخفض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 2.1 في المئة على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، ليتراجع إلى 152.2 مليار متر مكعب مقابل 155.5 مليار متر مكعب في الفترة المماثلة من العام 2024، وفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز، ما يشير إلى المسار الهبوطي للإنتاج الأوروبي على مدار العام 2025 بأكمله.

غاز أوروبا

ويعزى تراجع إنتاج الغاز الطبيعي في أوروبا بدرجة كبيرة إلى انخفاض إنتاج النرويج خلال هذه الفترة، وتبع ذلك تراجع مماثل في مستويات الإنتاج في كلا من المملكة المتحدة وهولندا، ووفقاً لبيانات منتدى الدول المصدرة للغاز، انخفض إنتاج النرويج من الغاز الطبيعي بنسبة 4.1 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 100.3 مليار متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ظل إنتاج الغاز الطبيعي مستقراً، وسجل نمواً هامشياً بلغت نسبته 0.3 في المئة خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025 ليصل إلى 584.6 مليار متر مكعب، بدعم من الارتفاع القوي للإنتاج الصيني، وشهد إنتاج الصين من الغاز الطبيعي تحسناً ملحوظاً، إذ ارتفع بنسبة 6.9 في المئة على أساس سنوي، من 204 مليارات متر مكعب خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2024 إلى 216.9 مليارات متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2025.

وجاء هذا الارتفاع مدفوعاً بنمو قوي للإنتاج من المصادر غير التقليدية، ولا سيما الغاز الصخري المستخرج من حوضي سيتشوان وشانشي.وفي أميركا الشمالية، ارتفع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025 بنسبة 3.4 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 1,109 مليار متر مكعب. وسجل إنتاج كندا من الغاز الطبيعي نمواً بنسبة 2.5 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 193.8 مليار متر مكعب، وفي المقابل، ارتفع إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي بنسبة 4.4 في المئة على أساس سنوي ليصل إلى 1,014 مليار متر مكعب في الفترة من يناير2025- إلى نوفمبر 2025، مقابل 971 مليار متر مكعب خلال الفترة المماثلة من العام 2024.

ووفقاً لتقرير توقعات الطاقة في الأجل القصير لإدارة معلومات الطاقة الأميركية الذي صدر مؤخراً، يتوقع أن ينخفض استهلاك الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي في العام 2026 بنسبة 1.2 في المئة مقارنة بالعام 2025، ليبلغ 91.45 مليار قدم مكعب يومياً، وهو ما يعادل 2.59 مليار متر مكعب يومياً، في إشارة إلى الاستقرار النسبي لمستويات الطلب، ومتوقع أن يصل إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسوق إلى 108.8 مليارات قدم مكعب يومياً (3.08 مليارات متر مكعب يومياً) في العام 2026، بزيادة قدرها 1.4 في المئة مقارنة بالعام 2025.

وعلى مستوى القطاعات، تتوقع إدارة معلومات الطاقة الأميركية أن تنخفض حصة الغاز الطبيعي من توليد الكهرباء في الولايات المتحدة من نسبة 40 في المئة في العام 2025 إلى نسبة 39 في المئة في العام 2026.

وفيما يتعلق بالأسعار، تتوقع الإدارة أن يبلغ متوسط سعر العقود الفورية في مركز هنري هب نحو 3.53 دولار أميركي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال العام 2025، وأن يستقر عند نفس المستوى البالغ 3.45 دولار أميركي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في العام 2026، وذلك في ظل توقعات بتراجع وتيرة الطلب على صادرات الغاز الطبيعي المسال بالتوازي مع ارتفاع الإنتاج، علماً بأن الولايات المتحدة كانت أكبر مصدر عالمي للغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025، إذ بلغت صادراتها111 مليون

أنقر هنا للرجوع للأعلى

طن متري من الغاز الطبيعي المسال خلال العام.

وشهد الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي مساراً من النمو المعتدل خلال العام 2025، ووفقاً للبيانات الصادرة عن كبلر، تراجع الطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال من 254 مليون طن في العام 2024 إلى 240 مليون طن في العام 2025، وشكل انخفاض واردات الغاز الطبيعي المسال في الدول الرئيسية المستهلكة للغاز المؤشر الأبرز على وتيرة تباطؤ الاستهلاك.

وجاء أكبر تراجع في الواردات من الصين، التي كانت أكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في آسيا خلال العام 2024، وهو ما أتاح لليابان استعادة مركزها كأكبر مستورد للغاز الطبيعي المسال في المنطقة. ويعزى هذا الانكماش الذي سجلته واردات الصين من الغاز الطبيعي المسال بشكل رئيسي إلى تصاعد التوترات الجيوسياسية بين الصين والولايات المتحدة.

من جهة أخرى، اتخذت الصين، في ظل هذه التوترات، جملة من الاستجابات السياسية التي شملت تعمدها تقليص واردات الغاز الطبيعي المسال، إلى جانب إطلاق مبادرات استراتيجية لتعزيز أمن الطاقة الوطني عبر تفضيل مصادر الوقود الأقرب جغرافياً. كما ساهم توافر بدائل طاقة أقل كلفة، بما في ذلك التوسع في الإنتاج المحلي من الغاز، وزيادة واردات الغاز عبر خطوط الأنابيب، والاعتماد على الفحم، إلى جانب التوسع في استخدام مصادر الطاقة المتجددة المنتجة محلياً، في تمكين الصين من تسجيل تراجع مفاجئ بنسبة 16 في المئة في واردات الغاز الطبيعي المسال خلال العام 2025.

ونتيجة لذلك، سجل الطلب الكلي على الغاز الطبيعي في الصين نمواً محدوداً بنسبة 0.9 في المئة على أساس سنوي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2025، وفي ذات الوقت، يتوقع أن تنخفض واردات اليابان من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 1 في المئة خلال العام 2025، في حين يرجح أن تتراجع مشتريات الهند من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 8 في المئة على مدار العام، ويعزى ذلك بصفة رئيسة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، إلى جانب تنامي إنتاج الطاقة المتجددة، ما أسهم في تقليص استخدام الغاز الطبيعي المسال في قطاعات توليد الكهرباء والتكرير والأسمدة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

صفقات قطر للطاقة منذ بداية 2026.. إحداها من نصيب مصر

الطاقة

نشطت صفقات قطر للطاقة منذ بداية عام 2026 بشكل ملحوظ؛ إذ وقعت عدة اتفاقيات لتوريد الغاز المسال والهيليوم، منها لليابان وماليزيا ومصر وغيرها، لتؤكد قدراتها الضخمة في هذا المجال.

واستغلت قطر للطاقة انعقاد المؤتمر الدولي الـ21 للغاز الطبيعي المسال والمعرض المصاحب له، الذي عُقد بالدوحة من 2 إلى 5 فبراير/شباط الجاري وتابعته منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، في توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم متنوعة.

وبحسب ما جاء على لسان وزير الدولة لشؤون الطاقة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطر للطاقة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، فإن مشروعات التوسعة العملاقة التي انطلقت قبل بضع سنوات سترفع إنتاج قطر من الغاز المسال إلى أكثر من الضعف من 77 مليونًا إلى 160 مليون طن سنويًا، منها 142 مليون طن سنويًا من حقل الشمال في دولة قطر.

وأضاف: "وبهذا ستسهم مشروعاتنا خلال العقد المقبل نحو 40% من الإمدادات العالمية الجديدة للغاز الطبيعي المسال".

مليونا طن غاز مسال إلى ماليزيا

أحدث صفقات قطر للطاقة المبرمة كانت في 4 فبراير/شباط 2026؛ إذ وقعت عملاقة الطاقة القطرية اتفاقية بيع وشراء مدتها 20 عامًا لتوريد مليوني طن سنويًا من الغاز المسال من قطر إلى ماليزيا اعتبارًا من عام 2028.

وقع الاتفاقية كل من الكعبي، والرئيس التنفيذي لمجموعة بتروناس "تنغكو محمد توفيق"، في احتفال خاص أقيم على هامش المؤتمر الدولي للغاز المسال في الدوحة.

وتعد هذه أول اتفاقية طويلة الأجل لتوريد الغاز المسال بين قطر للطاقة وبتروناس، وهو ما تعكس الثقة المتبادلة بين الشركتين، وتؤكد رؤيتهما المشتركة لمستقبل طاقة مستدام، وتعزز التعاون الثنائي بينهما.

وتعكس الاتفاقية اهتمام قطر بتعزيز الشراكات العالمية، والترويج لحلول طاقة أنظف، ودعم أهداف التنمية الاقتصادية في الأسواق الرئيسة حول العالم.

صفقات قطر للطاقة

وفي 3 فبراير/شباط 2026 وقعت قطر للطاقة اتفاقية بيع وشراء مع شركة جيرا، أكبر شركة لتوليد الكهرباء في اليابان، مدتها 27 عامًا لتوريد ما يصل إلى 3 ملايين طن في العام من الغاز المسال من قطر إلى اليابان.

وبموجب الاتفاقية، الموقعة على هامش المؤتمر، سيبدأ توريد الغاز الطبيعي المسال ابتداءً من عام 2028.

وقع الاتفاقية كل من الكعبي ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي العالمي لشركة جيرا "يوكيو كاني"، بحضور

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عدد من كبار التنفيذيين في الشركتين.

كما وقعت قطر للطاقة مذكرة تفاهم مع وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية وشركة جيرا، لتزويد اليابان بكميات إضافية من الغاز المسال خلال حالات الطوارئ.

وشركة جيرا هي شركة طاقة يابانية تعمل في مختلف مراحل صناعة الطاقة، بدءًا من تطوير قطاع التنقيب والإنتاج، مرورًا بشراء الوقود وتوليد الكهرباء، وصولًا إلى بيع الكهرباء والغاز، واليوم تُعد جيرا شركة عالمية تمتلك أكبر قدرة لتوليد الكهرباء في اليابان، وإحدى أكبر قدرات مناولة الوقود في العالم.

صفقات قطر للطاقة

جانب من توقيع الصفقة مع شركة جيرا اليابانية - الصورة من موقع قطر للطاقة

غاز الهيليوم لشركة فرنسية
في 26 يناير/كانون الثاني 2026 وقعت قطر للطاقة اتفاقية بيع وشراء طويلة الأمد مع شركة إير ليكيد الفرنسية لتزويدها نحو 300 مليون قدم مكعبة سنويًا من غاز الهيليوم من دولة قطر.

وشكلت الاتفاقية معلمًا مهمًا في العلاقة الطويلة بين شركتي الطاقة الرائدتين في مجال الغازات الصناعية؛ إذ تعد إير ليكيد من أول عملاء الهيليوم القطري، ومشتريًا مهمًا للهيليوم، ومزودًا للتكنولوجيا في مصانع الهيليوم في قطر.

ويلعب الهيليوم دورًا محوريًا في عدد كبير من الصناعات المتقدمة والتطبيقات الصناعية الضرورية، ما في ذلك أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي (MRI)، وصناعة أشباه الموصلات، والألياف الضوئية، واستكشاف الفضاء، والغوص في أعماق البحار، ولحام المعادن المتخصص، وغيرها من الاستخدامات المتقدمة.

الغاز المسال إلى مصر
في 4 يناير/كانون الثاني 2026 وقّعت قطر للطاقة مذكرة تفاهم مع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، تهدف إلى تعزيز التعاون في قطاع الطاقة، خصوصًا ما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي المسال من قطر الطاقة إلى مصر.

وتمهد مذكرة التفاهم الطريق لمواصلة التعاون في قطاع الطاقة، بما في ذلك توريد الغاز الطبيعي المسال من قطر للطاقة إلى مصر على المدى الطويل بعد أن توصلت قطر للطاقة إلى اتفاقية مع الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) لتوريد ما يصل إلى 24 شحنة من الغاز الطبيعي المسال خلال صيف عام 2026.

كما اتفقت قطر للطاقة وإيجاس على بدء مناقشات جديدة حول إمدادات إضافية وطويلة الأمد من الغاز الطبيعي المسال من قطر للطاقة إلى مصر.

وأطلقت قطر -وفق تصريحات وزير الدولة لشؤون الطاقة- أكبر برنامج لبناء السفن في تاريخ الصناعة، يشمل 128 ناقلة غاز مسال متطورة بمعايير تشغيلية وبيئية متميزة، استلمت منها 38 ناقلة جديدة، وستستلم ناقلة جديدة كل 3 أسابيع.

وبهذا ستمتلك قطر للطاقة أكبر أسطول ناقلات غاز في العالم، الذي سيصل إلى نحو 200 ناقلة خلال الأعوام القليلة المقبلة.

وفي 9 يناير/كانون الثاني 2026 أبرمت قطر للطاقة اتفاقية مع الحكومة اللبنانية وكل من شركتي توتال إنرجي وإيني الإيطالية، للاستحواذ على حصة مشاركة في منطقة

أنقر هنا للرجوع للأعلى

عدد من كبار التنفيذيين في الشركتين.
للاستكشاف قبالة سواحل الجمهورية اللبنانية.

وبموجب بنود الاتفاقية ستحصل قطر للطاقة على حصة 30% من المنطقة 8، في حين ستحتفظ كل من توتال إنرجي (المشغل) وإيني بنسبة 35% لكل منهما.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.